الأمم المتحدة

A/74/759

الجمعية العامة

Distr.: General
20 March 2020
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند 125 من جدول الأعمال

التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - عملا بقرار الجمعية العامة 278/72، يقدَّم هذا التقرير بناءً على تاريخ من التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية. وقد وفر هذا التفاعل أساسا متينا للنهوض بالأهداف المشتركة في إطار جميع الولايات المكلفة بها الأمم المتحدة والأنشطة التي تقوم بها. ويصدر هذا التقرير، وهو الخامس من نوعه، في مرحلة زمنية سمتها التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والرؤى المتنافسة للنظام الدولي، تكتنفها تحديات عالمية تترك بصمات عميقة في الأجيال المقبلة. ويعاني عالم اليوم الشديد التواصل من تهديدات كثيرة عابرة للحدود، ليس أقلها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية التي كانت، في وقت كتابة هذا التقرير، قد أثرت في العديد من جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أنحاء العالم. ولا يتوافر، في الوقت ذاته، توافق في الآراء بشأن كيفية التخفيف من حدة المخاطر. وتتنوع الأمثلة على ذلك بدءا بمواجهتنا الجماعية للجوائح ولتغير المناخ وجهودنا الرامية إلى إدارة الأثر الكاسح للتكنولوجيات الرقمية، ووصولا إلى النهج المجزأ الذي نتبعه إزاء التشرد الجماعي للسكان.

2 - وبحلول عام 2020، يدخل المجتمع الدولي عقدَ العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بغية التعجيل بالتوصل إلى حلول مستدامة لأكبر التحديات التي يواجهها العالم. ويحتفي المجتمع الدولي أيضا بمناسبات هامة، منها الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وتسنح له بذلك فرصة جيدة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافه الطويلة الأجل، وتصحيح المسار حسب الاقتضاء، وبذل مزيد من الجهود الجماعية. ومنظومة الأمم المتحدة المعاد إصلاحها ملتزمةٌ بتأدية دورها الكامل من خلال تحرك أكثر تضافرا وتلبيةً للاحتياجات يخضع لقدر أكبر من المساءلة.

200420 130420 20-04270 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وفي هذا السياق، يمكن للبرلمانات في جميع أنحاء العالم أن تؤدي دورا هاما في مساعدة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على تحسين تصديها للتحديات العالمية. فالبرلمانات، باضطلاعها بالرقابة التشريعية والرقابة على الميزانية وتأديتها واجباتها التمثيلية، بوسعها أن تسن تشريعات تترجم الالتزامات الدولية إلى سياسات وطنية، الأمر الذي يعزز النُهج الشاملة والخاضعة للمساءلة إزاء تنفيذ هذه الالتزامات. وكذلك يمكن أن تعمل البرلمانات بصورة منهجية مع منظومة الأمم المتحدة على نطاق الركائز الثلاث للمنظمة، وهي: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية.

4 - ولقد أقرت الجمعية العامة، في القرار 278/72، بالدور المتنامي الذي تضطلع به اللجنة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي في توفير منبر للتفاعل المنتظم بين البرلمانيين والمسؤولين في الأمم المتحدة، واستعراض تنفيذ الالتزامات الدولية، وتيسير إقامة علاقات أوثق بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والبرلمانات الوطنية، والمساعدة في تحديد شكل إسهام البرلمانات في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية. وسينظم الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والبرلمان النمساوي في آب/أغسطس 2020 المؤتمرَ العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، بشأن موضوع "القيادة البرلمانية من أجل تعددية أطراف أكثر فعالية تحقّق السلام والتنمية المستدامة للناس وللكوكب"، الذي سيزيد من تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد.

5 - ويتضمن هذا التقرير موجزا يبيّن نطاق وحجم التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، مع التركيز بوجه خاص على أفضل الممارسات لدعم دور البرلمانات في ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وطنية، على النحو المطلوب في القرار 278/72. ويغطي التقرير أيضا عمل الأمم المتحدة مع منظمات برلمانية أخرى. ولما كانت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ذات أهمية محورية بالنسبة لجهود منظومة الأمم المتحدة، فقد نُظِّم هذا التقرير وفقا للفئات الواسعة من الدعم المواضيعي المقدّم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن الفرع الثاني من التقرير أمثلة للتعاون المباشر بين البرلمانات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 بصورة عامة. ويصف الفرع الثالث التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى. ويعرض الفرع الرابع وصفاً للشراكات وأشكال التفاعل والمنتجات المعرفية التي يُسترشد بها في التعاون المتعدد الأوجه بين الأمم المتحدة والبرلمانات والمنظمات البرلمانية. ويتضمن الفرع الخامس استنتاجات وتوصيات بشأن سبل المضي قدما.

ثانيا - الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية: توفير الدعم المباشر للبرلمانات والبرلمانيين

ألف - تنفيذ خطة عام 2030

6 - وضعت الأمم المتحدة ضمن أولوياتها مسألة تعزيز قدرات البرلمانات، نظرا لدورها الأساسي في دعم تنفيذ خطة عام 2030. وعقب إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، قدم المنسقون المقيمون الذين خُوّلوا صلاحيات جديدة الدعمَ إلى البرلمانات في جميع أنحاء العالم لاتخاذ إجراءات بشأن أهداف التنمية المستدامة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه جهة مقدمة للمساعدة التقنية إلى أكثر من 70 برلمانا، من أجل تعزيز قدرة البرلمانات على الإشراف على إدماج خطة عام 2030 في تخطيط التنمية على الصعيد الوطني. ويشمل هذا العمل جميع أهداف التنمية المستدامة، ويركز بوجه خاص على مشاركة المرأة (الهدف 5) وغيرها من الفئات السكانية التي تعاني من نقص في التمثيل، وعلى تحسين الحوكمة والرقابة (الهدف 16)، والوفاء بالالتزامات الدولية على الصعيد الوطني، وإقامة شراكات أقوى، بما في ذلك ما يتعلق بالمناخ وتمويل أهداف التنمية المستدامة (الهدفان 13 و 17).

7 - وفي جورجيا، على سبيل المثال، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى البرلمان لاعتماد خطط عمل استراتيجية متعددة السنوات تدمج أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وتيسّر اتباع نهج منظم في عمل اللجان البرلمانية، وتساعد على تحسين الرقابة. وفي المكسيك، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى مجلس الشيوخ لتقييم قدراته التشريعية وإنشاء فرقة عمل تنسّق عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتشرف عليها. وفي أنغولا وبنغلاديش وتيمور - ليشتي وصربيا وغينيا - بيساو وكابو فيردي وموزامبيق، يعمل البرنامج الإنمائي مع البرلمانات وغيرها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة لتيسير الوصول إلى المعلومات المالية العامة وغيرها من البيانات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة من أجل تعزيز الشفافية ودعم رقابة أفضل على الإدارة المالية العامة. وفي فيجي، قام البرلمان الوطني، عقب حلقة عمل يسّرها البرنامج الإنمائي، بمواءمة اختصاصات لجانه الدائمة مع أهداف التنمية المستدامة من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الخمسية الوطنية للحكومة. وفي باكستان ونيبال، عمل البرنامج الإنمائي مع البرلمانات الوطنية ودون الوطنية لتعزيز الرقابة على الإنفاق في إطار أدوات التمويل فيما يتعلق بالمناخ وبأهداف التنمية المستدامة.

8 - ودعما لخطة عام 2030، أشركت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية برلمانيين في الاستعراضات الوطنية الطوعية. واضطلعت الإدارة بأنشطة أخرى من بينها قيامها، في تموز/يوليه 2019، بتنظيم "مختبر الاستعراضات الوطنية الطوعية" (VNR Lab) أثناء انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وذلك رغبة منها في إشراك جميع فروع الحكومة ومستوياتها، بما فيها البرلمانات، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسلط هذا الحدث الضوء على أفضل الممارسات المتعلقة بالتعاون عبر الوحدات التنظيمية المختلفة بين الوزارات والوكالات والمؤسسات العامة الأخرى من خلال السياسات والمبادرات المترابطة.

9 - وكان البرلمانيون أيضا جمهورا مستهدفا هاما للعديد من الأنشطة التي نفذتها إدارة التواصل العالمي وشبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام التابعة لها. وعملت هذه المراكز مع البرلمانات الوطنية والمجموعات البرلمانية لإبراز عمل الأمم المتحدة وإشراك هذه الكيانات في تنفيذ الخطط الرئيسية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. فقد نظم مركز الأمم المتحدة للإعلام في أوكرانيا معرضا للصور الفوتوغرافية في مقر البرلمان، ضمّ شخصيات أوكرانية شهيرة وأريد به نشر الوعي بأهداف التنمية المستدامة. وقدم مركز الأمم المتحدة للإعلام في جورجيا الدعمَ إلى البرلمان الوطني لعقد مؤتمر كان موضوعه خطة عام 2030. وفي تلك المناسبة، قدم رئيس البرلمان والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والمنسقة المقيمة إحاطة إلى 150 من الجهات المحلية صاحبة المصلحة بشأن التحديات والفرص المرتبطة بالتنمية المستدامة وطرق إيجاد أوجه تآزر لتعزيز أهداف التنمية المستدامة.

باء - الديمقراطية وحقوق الإنسان

10 - أتاح التعاون مع البرلمانات أيضا فرصا للنهوض بالحوكمة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهما عنصران أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستنادا إلى الردود الواردة على استبيان أرسلته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، أصدر مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو 2018 تقريرا شاملا عن إسهام البرلمانات في عمل مجلس حقوق الإنسان وفي استعراضه الدوري الشامل (A/HRC/38/25).

11 - وفي الصومال، واصلت الأمم المتحدة مساعدة البرلمان الاتحادي وبرلمانات الولايات على تعزيز قدرتها المؤسسية لأداء المهام الأساسية. فقد ساعد كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرلمانَ الاتحادي على تنقيح الدستور الاتحادي المؤقت وقدما مساعدة مستمرة فيما يتصل بالانتخابات الوطنية، بالتعاون مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الأمم المتحدة أنشطة توعية بقانون الانتخابات من أجل الترويج لتمثيل المرأة بحصة لا تقل عن 30 في المائة.

12 - وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو المشورة التقنية إلى المجلس الشعبي الوطني بشأن إدماج المعايير الدولية في التشريعات المحلية. وقدم المكتب الدعم كذلك إلى البرلمان فيما يتعلق بالمسائل التالية: (أ) إعداد تقرير غينيا - بيساو المقدّم إلى الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل والمصادقة عليه؛ (ب) استعراض مشروع قانون القضاء العسكري لضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ (ج) تقديم المساعدة إلى اللجنة البرلمانية المسؤولة عن تنظيم مؤتمر وطني بشأن توطيد السلام والتنمية؛ (د) تقديم المساعدة إلى البرلمانيين واللجنة المتخصصة المعنية بالمرأة والطفل في استعراض مشروع قانون بشأن مشاركة المرأة في وضع السياسة العامة وصنع القرار.

جيم - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومشاركتها السياسية

13 - إن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك بوصفها عضوا مشرّعا في البرلمانات، أمر أساسي لتنفيذ خطة عام 2030. وفي أفغانستان، ركزت جهود الدعوة التي تبذلها الأمم المتحدة على تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في العمليات السياسية، وذلك من خلال العمل المستمر مع أمانات ومديريات الجمعية الوطنية. واليوم، تشغل النساء 69 مقعدا من أصل 250 مقعدا في مجلس النواب. ويتجاوز هذا العدد الحصة الانتخابية البالغة 68 مقعدا مخصصا للمرأة بموجب الدستور، ويشمل للمرة الأولى نائبةً من مقاطعة دايكندي منتخبة انتخابا مباشرا. وفي مجلس الشيوخ، تشغل النساء 19 مقعدا من أصل 68 مقعدا، وقد عيّن الرئيس 16 منهن. أما العضوات الثلاث الأخريات، فلا يزلن يشغلن المقاعد المخصصة لممثلي مجالس المقاطعات من جوزجان وبدَخشان ودايكندي. ومنذ الانتخابات البرلمانية لعام 2018، ازدادت نسبة تمثيل المرأة أيضا بنسبة 27 في المائة في هيكل أمانتي المجلسين. وعلى الرغم من أن مجلس النواب اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 قرارا من تسع نقاط لدعم حقوق المرأة، لا تزال تشريعات، مثل قانون القضاء على العنف ضد المرأة، قيد الاستعراض.

14 - وبالمثل، يقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي الانتخابات في المنطقة، بالتعاون مع البرلمانات الوطنية. فقد أجرى المكتب مشاورات مع البرلمانات في المنطقة لإجراء دراسة عن المشاركة السياسية للمرأة، وقام بإشراك برلمانيات من كابو فيردي في تنظيم اليوم المفتوح من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) الذي عُقد في برايا في عام 2018. وقدم المكتب الدعمَ إلى رابطة للبرلمانيات في موريتانيا من أجل التوعية والتدريب والدعوة خلال انتخابات عام 2019. وفي شراكة مع الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، قام المكتب بتيسير مؤتمر البرلمانيات في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذي عُقِد في انجمينا خلال عام 2018، وركّز على منع التطرف العنيف. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مكّن المكتب البرلمانيات من 16 بلدا من المشاركة في أنشطة الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

15 - ومن خلال الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية المنبثق عن التعاون الدولي، شاركت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (بعثة الأمم المتحدة للتحقق) في حوار مع اللجنة البرلمانية المعنية بتحقيق المساواة للمرأة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين ضمن خطة التنمية الوطنية وفي أطر قانونية أخرى، بما في ذلك الأطر المتعلقة باتفاق السلام. وبذل البرنامج الإنمائي أيضا جهودا محددة الأهداف في عدة بلدان. ففي بوتان، على سبيل المثال، ساعد الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي إلى التجمع النسائي البرلماني، الذي شُكل حديثا، في وضع عدة توصيات بشأن سبل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وفي ملديف، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى البرلمان خلال سن قانون اللامركزية الذي تضمن تدابير خاصة مؤقتة لزيادة تمثيل المرأة على الصعيد المحلي. وفي الجبل الأسود وسري لانكا وسيراليون وقيرغيزستان وميانمار ونيبال، يعمل البرنامج الإنمائي أيضا مع البرلمانات الوطنية من أجل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

دال - السلام والأمن الدوليان

16 - كان هناك اهتمام مستمر بين أعضاء البرلمانات الوطنية والإقليمية بنزع السلاح والأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. فعلى الصعيد العالمي، يعمل مكتب شؤون نزع السلاح على إضفاء الطابع العالمي على عدة اتفاقيات لنزع السلاح من خلال العمل عن كثب مع البرلمانيين في الدول غير الأطراف في هذه الاتفاقيات، وكذلك مع المنظمات البرلمانية ذات الصلة، مثل الاتحاد البرلماني الدولي، وشبكة برلمانيون من أجل التحرك العالمي، والبرلمانيون لحظر الانتشار النووي ونزع السلاح. وقد أدت هذه التفاعلات دورا رئيسيا في التصديقات على الاتفاقيات والانضمام إليها في الآونة الأخيرة، مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية) التي صدّق عليها كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وانضمت إليها ساموا.

17 - ويعمل مكتب شؤون نزع السلاح أيضا على نحو وثيق مع البرلمانيين على الصعيدين الإقليمي والوطني، بسبل منها مشروع بدأ في عام 2019 يركّز على العنف المسلح والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من خلال منظور جنساني. وقدم المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ الدعمَ في مجال بناء القدرات في مناطق جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ لفائدة البرلمانيين وأفراد المنظمات غير الحكومية العاملين في مجالات خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ومكافحة الأسلحة، والحد من آثار العنف المسلح ذات البعد الجنساني.

18 - ويشكل العمل مع البرلمانيين كذلك جانبا مهما من جوانب الدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاقات السلام. فقد قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتكثيف تفاعلها مع البرلمانيين من أجل تعزيز شعورهم بالمسؤولية عن اتفاق السلام والمصالحة في مالي والمضي قدما في تنفيذه. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت البعثة طوال عام 2019 بتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات في مجالات إصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان، وصياغة التشريعات. وفي عامي 2018 و 2019، قدم الممثل الخاص للأمين العام في مالي ثلاث إحاطات إلى لجان متخصصة تابعة للبرلمان بشأن ولاية البعثة وتنفيذ الاتفاق. وفي وقت لاحق، أنشئ فريق عامل برلماني مخصص لرصد وتقييم تنفيذ الاتفاق، وأُصدر التقرير البرلماني الأول بشأن هذا الموضوع.

19 - وفي كولومبيا، اضطلع الكونغرس بدور متزايد النشاط منذ توقيع الحكومة والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا - الجيش الشعبي على اتفاق السلام بينهما في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وهو دور يتجاوز نطاق إجراء المناقشات واعتماد التشريعات بشأن تنفيذ الاتفاق. ومنذ عام 2018، قامت لجان السلام التابعة لمجلسي الكونغرس بزيارة مناطق مخصصة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين ومناطق متضررة من النزاع، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للتحقق. وعمل المشرعون بصورة مباشرة مع المقاتلين السابقين الذين يخضعون لإعادة الإدماج، فضلا عن القيادات الاجتماعية والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية. وقد أتاح لهم ذلك الاطلاع بشكل مباشر على التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق والتحديات المقترنة به، بما في ذلك في المجالين المشمولين بولاية البعثة، وهما عملية إعادة الإدماج والضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، استمرت البعثة في التحاور مع المشرعين. وأجرى الممثل الخاص للأمين العام في كولومبيا ورئيس البعثة لقاءات منتظمة مع أعضاء الكونغرس لإطلاعهم على ما أحرز في مجال تنفيذ اتفاق السلام. والتقى أعضاء الكونغرس أيضا بممثلي مجلس الأمن خلال الزيارة التي قاموا بها إلى كولومبيا في عام 2019 لتبادل وجهات النظر بشأن تنفيذ اتفاق السلام.

20 - وبالمثل، تقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بتشجيع المبادرات الرامية إلى توعية البرلمانيين، دعما لتنفيذ اتفاق السلام في ذلك البلد. وتيسّر البعثة أيضا الحوار بين البرلمانيين والسلطات المحلية والجماعات المسلحة. وهي تقدم، إضافة إلى ذلك، الدعمَ التقني إلى اللجان التابعة للجمعية الوطنية في استعراضها لمشاريع القوانين، بما في ذلك تلك المتعلقة باللامركزية، والحكم المحلي، ومركز رؤساء الدولة السابقين والأحزاب السياسية والمعارَضة.

21 - وفي بابوا غينيا الجديدة، قدم صندوق بناء السلام، تحت رعاية منسق الأمم المتحدة المقيم، المساعدة منذ عام 2018 من أجل تعزيز الحوار السياسي بين الحكومة الوطنية وحكومة بوغانفيل وبين البرلمان الوطني ومجلس النواب في بوغانفيل، بما يكفل أن تتَخذ القرارات المتعلقة بتنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام بالتوازي مع تلك المتصلة بإجراء الاستفتاء. وقدم الصندوقُ الدعمَ للبرلمان الوطني ومجلس النواب في بوغانفيل لتسهيل التوقيع على اتفاق شراكة برلمانية في أيلول/سبتمبر 2019 يهدف إلى مواصلة تعزيز التعاون بين البرلمانين. ويواصل موظف الاتصال التابع لمكتب المنسق المقيم جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار المفتوح على المستوى البرلماني دعماً لوضع خطة عمل من أجل تنفيذ اتفاق الشراكة البرلمانية.

هاء - مجالات التعاون الأخرى

22 - عمدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في إطار أنشطتها المنفذة لبسط سيادة القانون ومكافحة الفساد، إلى تشجيع الجمعية الوطنية على اعتماد تدابير تتعلق بالنزاهة والمساءلة والشفافية، فدعت إلى امتثال البرلمانيين التام لقانون إقرار الذمة المالية وإلى إعمال المساءلة فيما يتعلق بالأفعال الإجرامية. وترصد البعثة العمل التشريعي وتبلغ عن التطورات في تقريرها السنوي بشأن مكافحة الفساد. وفي إطار مشروع تقديم الدعم المؤسسي ودعم القدرات إلى برلمان أفغانستان، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة تقنية إلى الأمانات والمديريات التابعة للجمعية الوطنية لتنفيذ معايير الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بزيادة فرص الجمهور في الاطلاع على المعلومات بشأن العمل التشريعي. وشمل ذلك دعم نشر المعلومات عن حالة مشاريع القوانين والقوانين وغير ذلك من الموارد البرلمانية من خلال نظام تتَبُع العمل التشريعي.

23 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، سلطت إدارة التواصل العالمي الضوء على مساهمات البرلمانيين وذلك في إصداراتها المتعددة اللغات من الأخبار والمقالات المنشورة على منصات متنوعة، بما فيها وسائط التواصل الاجتماعي والمنافذ الرقمية. وتستضيف الإدارة أيضا موقعا شبكيا باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة مخصصا للاحتفال باليوم الدولي للعمل البرلماني في 30 حزيران/يونيه. ويُحدَّث الموقع الشبكي كل عام ليعكس الأنشطة والمناسبات المرتبطة بالاحتفال، بالإضافة إلى معلومات أساسية ذات صلة.

ثالثا - الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى: النهوض بالمعايير العالمية

24 - لا يزال الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، أداة رئيسية لدعم مشاركة البرلمانات الوطنية في أعمال الأمم المتحدة. ويقوم الاتحاد البرلماني والمنظمات البرلمانية الأخرى بتزويد البرلمانات الوطنية بمعلومات عن العمليات ذات الصلة، وإذكاء الوعي بالمعايير العالمية، وحشد الدعم من أجل تنفيذ الالتزامات الدولية، وتوفير منبر للتفاعل المنتظم بين البرلمانيين والكيانات التابعة للأمم المتحدة. ويقدّم الاتحاد البرلماني والمنظمات البرلمانية المذكورة المساعدة أيضا إلى البرلمانات من خلال توفير الأدوات التقنية في المجالات المتخصصة ذات الصلة بتنفيذ البرامج العالمية. وفي هذا السياق، يستفيد الاتحاد البرلماني من عضويته الواسعة النطاق ونطاقه العالمي، ويعمل عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة بشأن طائفة من المسائل. وتمشيا مع القرار 278/72، يعمل الاتحاد مع الدول الأعضاء بشكل منتظم على تيسير إدراج عنصر برلماني في المؤتمرات الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون الكيانات التابعة للأمم المتحدة مع سائر المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تساعد في تشكيل المدخلات البرلمانية في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية.

ألف - تنفيذ خطة عام 2030

25 - خلال فترة السنتين 2018-2020، اضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بطائفة واسعة من الأنشطة الرامية إلى زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة وتعزيز التعاون البرلماني لدعم خطة عام 2030. واتخذت الجمعية الـ 138 للاتحاد البرلماني بالإجماع قرارا كان عنوانه "الحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة". وفي ذلك القرار، رحبت الجمعيةُ بالقرارات المماثلة إلى حدّ بعيد لقرارها هذا التي اتخذها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الحفاظ على السلام، ودعت جميع البرلمانات إلى المساهمة في تنفيذ مفهوم الحفاظ على السلام وأهداف التنمية المستدامة. وفي إطار السعي إلى إدماج تنفيذ خطة عام 2030 في أعمال البرلمانات، نظم الاتحاد البرلماني الدولي سلسلةً من الحلقات الدراسية الإقليمية، شاركت فيها البرلمانات كما شارك فيها ممثلون عن الأمم المتحدة من الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة الاثني عشر الموسّعة ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ووفرت تلك المناسبات منبرا للمشاركين لتبادل الخبرات، وتحديد التحديات والفرص، وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات، ومناقشة الخيارات الملموسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

26 - وتمشيا مع طلب الجمعية العامة تيسير إدراج عنصر برلماني في المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، شارك الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط في مختلف المبادرات الرامية إلى النهوض بتنفيذ خطة عام 2030. وشارك الاتحاد البرلماني، بوصفه عضوا في اللجنة التوجيهية للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، في اجتماعات اللجنة، حيث دعم إنشاء التجمع الجديد لقيادات الأعمال التجارية، وساعد على تحديد مؤشرات جديدة لقياس التقدم المحرز في مجال التعاون الإنمائي، وأسهم في استعراض الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وفي كانون الثاني/يناير 2019، شارك الاتحاد البرلماني بصفة مراقب في الاجتماع الأول لمركز استراتيجيات أهداف التنمية المستدامة المعاد تشكيله الذي عُقد برئاسة نائبة الأمين العام للأمم المتحدة.

27 - وواصل البرنامج الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي تقديم الدعم التقني إلى البرلمانات الوطنية استنادا إلى المنشور المشترك بينهما الصادر بعنوان "البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي". وقامت عدة برلمانات بتقييم قدرتها على إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك برلمانا سري لانكا وسيراليون، ومن المقرر إجراء عمليات مماثلة في الأرجنتين، والأردن، وترينيداد وتوباغو، وتونس، والصومال، ومليديف. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونه القوي مع المنظمات البرلمانية، فقدم مزيدا من الدعم إلى أمانة المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل تعزيز عمل لجنة الرقابة التابعة له فيما يتعلق باعتماد برلمانات الدول الأعضاء قوانين نموذجية بشأن الانتخابات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنع زواج الأطفال.

28 - وتتعاون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا مع الاتحاد البرلماني الدولي دعماً لتنفيذ خطة عام 2030. وقد شارك ممثلون رفيعو المستوى من الاتحاد مشاركةً نشطة في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفي متابعة واستعراض خطة عام 2030، وكذلك في المناقشات المتعلقة بنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة. وقبل انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عامي 2018 و 2019، أجرى الاتحاد دراسات استقصائية بشأن برلمانات البلدان المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية، حيث شجع على زيادة المشاركة البرلمانية في هذه العملية الرئيسية للرصد ووجه الانتباه إلى دور البرلمانات في تنفيذ خطة عام 2030. وتبيّن من الدراسات الاستقصائية أن ما لا يزيد على ثلث البرلمانات شارك في عملية الاستعراض الوطني الطوعي، مما يشير إلى أن الرقابة البرلمانية على أهداف التنمية المستدامة لا تزال ضعيفة. وفي مسعى إلى المساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود في عام 2018، شجع الاتحاد البرلماني مشاركة نحو 90 برلمانيا في المداولات الرئيسية ونظم مناسبة جانبية بشأن الاستدامة البيئية. وخلال دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقودة في عام 2019 من المنتدى، نظَّم الاتحاد منتدى برلمانيا وشارك في تنظيم مناسبتين جانبيتين أخريين مع البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تناولتا على التوالي تقييم قدرة البرلمانات على إضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة وموضوع انعدام الجنسية.

29 - وسخر البرلمانيون الوطنيون والاتحاد البرلماني الدولي مشاركتهم في منتدى التعاون الإنمائي للمساعدة على تعزيز الدور الاستراتيجي للتعاون الإنمائي في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ويعمل منتدى التعاون الإنمائي، بوصفه منتدى عالميا، على تيسير توليد المعارف وتنمية القدرات لفائدة البرلمانيين، بما يدعم دورهم الرقابي الحيوي في عمليات التعاون الإنمائي الدولي في بلدانهم. ومنذ عام 2008، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عن

طريق الدراسات الاستقصائية للمنتدى، بجمع بيانات عن مدى إدماج البرلمانات في وضع السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي، وذلك بغية تعزيز قاعدة الأدلة وتحفيز إدماج البرلمانيين من أجل تحسين الشفافية والمساءلة.

30 - وبالمثل يوفر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، من خلال المنتدى العالمي للاستثمار، منتدى عالميا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعبئة موارد إضافية للنهوض بالعمل الرامي إلى تحقيق هذه الأهداف، مع تبادل المعلومات بشأن السياسات الفعالة وأفضل الممارسات. وقد جمع المنتدى السادس، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2018، أكثر من 000 6 ممثل للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، كان منهم 70 برلمانيا. ونُظمت عدة جلسات رفيعة المستوى بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك جلسة عُقدت بشأن دور المشرعين في تهيئة بيئة مواتية للاستثمار والتمويل الموجهين نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

باء - تغير المناخ

31 - نظم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان بولندا اجتماعا برلمانيا أثناء انعقاد الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وحضر الاجتماع حوالي 200 برلماني من أكثر من 50 بلدا. وتدارس البرلمانيون الأطر القانونية اللازمة لتنفيذ اتفاق باريس وتهيئة بيئات مواتية للاستثمارات المتصلة بالمناخ. وسلطوا الضوء على أفضل الممارسات، مؤكدين أهمية إجراء استعراضات منتظمة للالتزامات الوطنية المتعلقة بخفض انبعاثات غاز الدفيئة، بما يتسق مع أحدث المعارف العلمية، فضلاً عن رصد الانبعاثات والتحقق من التدابير التي تتخذها الحكومات.

32 - وأطلق الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعا لبناء قدرات البرلمانيين بغية التعجيل بتنفيذ اتفاق باريس والمساهمات المحددة وطنيا. وحتى الآن، اشترك الاتحاد البرلماني وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم ثلاث حلقات عمل وطنية بشأن تعزيز المشاركة البرلمانية فيما يتعلق بتغير المناخ، عُقدت في بوروندي وزامبيا وزمبابوي. وعمل الاتحاد البرلماني على تيسير مشاركة مجموعة برلمانية في ندوة من المقرر أن يعقدها منتدى التعاون الإنمائي في بالي بشأن النهوض بالتعاون الإنمائي من أجل التصدي لمخاطر المناخ ومعالجة القدرة على الصمود.

جيم - الديمقراطية وحقوق الإنسان

33 - تمشيا مع التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان في عام 2018، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي البرلماناتِ على المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل في عام 2018، ونظم مناسبات جانبية لتسليط الضوء على تجارب البرلمانيين فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي أيلول/سبتمبر 2018، أسهم الاتحاد البرلماني أيضا في مناسبة جانبية نظمتها البعثة الدائمة لإكوادور خلال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، وركّزت على تأثير الفساد على التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

34 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بدعم من الاتحاد البرلماني، الدورة الثانية لمنتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وترأس المنتدى الأمينُ العام للاتحاد البرلماني الدولي وحضره مسؤولون حكوميون، وبرلمانيون، وممثلون للمجتمع المدني، وأكاديميون. وأدى هذا التعاون إلى تحديد أمثلة جيدة على المشاركة البرلمانية في مجال حقوق الإنسان،

والوقوف على التحديات التي تواجهها البرلمانات في هذا المجال وسبل التصدي لها، وتبيُّن المزيد من سبل التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية. وفي حزيران/يونيه 2019، اشتركت مفوضية حقوق الإنسان مع الاتحاد البرلماني الدولي في تنظيم حلقة دراسية بعنوان "المشاركة البرلمانية في مجال حقوق الإنسان: تحديد الممارسات الجيدة والفرص الجديدة للعمل"؛ ومن المقرر تنظيم مناسبة أخرى للمتابعة تُعقد في النصف الأول من عام 2020.

دال - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومشاركتها في العمل السياسي

35 - ما فتئت كيانات الأمم المتحدة، ومثلها الاتحاد البرلماني الدولي، تعمل على حشد الدعم السياسي للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل العالمي الوارد في إعلان ومنهاج عمل بيجين وقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد ساهم الاتحاد البرلماني في سلسلة من المبادرات التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيدين الإقليمي والوطني، بما في ذلك في منطقة المحيط الهادئ وفي جورجيا وصربيا، فعرَض خلالها رؤاه بشأن البرلمانات المراعية للاعتبارات الجنسانية ودور البرلمانات في مكافحة التحيز والعنف الجنسانيين.

36 - وواصل الاتحاد البرلماني أيضا تعاونه البرنامجي مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، حيث قدم الدعم التقني لبرلمانات تركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكولومبيا بشأن المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين والتمكين السياسي للمرأة. وفي آذار/مارس 2019، انعقد في نيويورك الاجتماعُ البرلماني السنوي الذي ينظمه الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة، وسُلّط فيه الضوء على المسائل المتصلة بالحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المتوافرة للنساء والفتيات. وشارك الاتحاد البرلماني في اجتماع فريق الخبراء المعني بالبيانات والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية، الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كانون الأول/ديسمبر 2019، حيث تبادل الممثلون الممارسات الجيدة المتعلقة بمكافحة التحيز الجنساني والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان.

37 - وواصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز دور البرلمانات في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ونظم في تشرين الأول/أكتوبر 2018 لهذا الغرض حلقةَ عمل بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة، شارك فيها برلمانيون من أفريقيا والأمريكتين والمنطقة العربية ومنطقة المحيط الهادئ. وعلاوة على ذلك، أحال الاتحاد البرلماني توصياتِ اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى برلمانات البلدان الخاضعة للاستعراض. وفي الدورتين الرابعة والسبعين والخامسة والسبعين للجنة، قدم الاتحاد تقارير عن المشاركة السياسية للمرأة، كما عقد جلساتِ عمل مع اللجنة لمناقشة كيفية تيسير مساهمة البرلمانات في تنفيذ الاتفاقية. وعُقدت في تركيا وجيبوتي وكينيا حلقات دراسية وطنية تهدف إلى النهوض بتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني من خلال إشراك البرلمانات. وفي أعقاب الجهود المتواصلة للاتحاد وغيره من الجهات صاحبة المصلحة، أعرب عدد متزايد من البرلمانات عن التزامه بمتابعة توصيات اللجنة من أجل تعزيز التنفيذ الوطني للاتفاقية.

38 - وشارك ممثلون عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري في مؤتمر القمة الثاني عشر لرئيسات البرلمانات، الذي استضافه كل من الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس النواب بدولة بوليفيا المتعددة القوميات في نيسان/أبريل 2018. وأكد المشاركون في مؤتمر القمة، من خلال إعلان

كوتشابامبا، الصلة بين مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة السياسية من جهة وزيادة ازدهار المجتمعات وسلميتها وشمولها، ودعوا إلى اعتماد وتنفيذ تشريعات محددة لمكافحة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. وفي يونيه/حزيران 2019، نظم الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين وعددٌ من البعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف مناسبةً خاصة على هامش الدورة الحادية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان بعنوان "التشريع من أجل المساواة بين الجنسين: القضاء على التمييز والعنف الجنسانيين بحلول عام 2030"، بحضور العديد من البرلمانيين.

39 - وواصلت الجمعية الوطنية في مالي تعاونها مع الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتواصلت اللجنةُ البرلمانية المشرِفة على تنفيذ خطة عام 2030 بانتظام مع أعضاء الحكومة، وقيَّمت التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تحقيق الأهداف المذكورة. وفي أعقاب حلقة عمل بشأن تكافؤ الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، نظمتها الجمعية الوطنية بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي، اعتمدت الحكومة قانونا ينص على أن تخصّص للمرأة حصة قدرها 30 في المائة من المناصب التي تُشغل بالانتخاب في المؤسسات العامة.

هاء - السلام والأمن الدوليان

40 - تمكّن مكتب شؤون نزع السلاح من الترويج لعدد من المعايير العالمية المتعلقة بنزع السلاح وغيره من قضايا السلام والأمن الرئيسية من خلال عمله مع البرلمانات في الآونة الأخيرة. فقد أقام، على سبيل المثال، شراكة ناجحة مع شبكة برلمانيون لحظر الانتشار النووي ونزع السلاح من أجل إشراك المشرعين في جميع أنحاء العالم في اتخاذ خطوات تهدف إلى نزع السلاح النووي، لا سيما في سياق الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف والمنشأ وفقا لقرار الجمعية العامة 33/70، وكذلك مع شبكة برلمانيون من أجل التحرك العالمي دعماً للحملة العالمية التي ينفذها المكتب من أجل إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية وقرار مجلس الأمن 1540 (2004) وتنفيذهما. وقد أسهمت شبكة برلمانيون من أجل التحرك العالمي إسهاما كبيرا في تصديق دول على اتفاقية الأسلحة البيولوجية وانضمام أخرى إليها في الآونة الأخيرة وفي تقديم التقارير الوطنية عملا بالقرار 1540 (2004). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشترك مكتب شؤون نزع السلاح والاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع مجلس النواب النيوزيلندي، في تنظيم حلقتين دراسيتين إقليميتين لبرلمانات الدول الجزرية في المحيط الهادئ بشأن تنفيذ القرار 1540 (2004) وبشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، مما وفر منبرا للبرلمانيين لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

41 - وقام مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، الذي يديره مكتب شؤون نزع السلاح، بتمويل مشروعين تنفذهما شبكة برلمانيون من أجل التحرك العالمي يهدفان إلى النهوض بجهود البرلمانيين فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وقرار مجلس الأمن 1325 (2000). وغطى المشروعان المشاركة الهادفة والفعالة للبرلمانيات من أعضاء لجان الدفاع والأمن وشؤون الداخلية التابعة للهيئات التشريعية الوطنية، واستفاد منه البرلمانيون من الدول الأفريقية والدول الجزرية في المحيط الهادئ وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب آسيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وذلك طوال عامي

2018 و 2019. وقد موَّل مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة في السابق مشاريع تنفذها شبكة برلمانيون من أجل التحرك العالمي من أجل تشجيع التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها في البلدان الناطقة بالبرتغالية من خلال الجهود البرلمانية في مجالي الدعوة ووضع السياسات. وأسهمت هذه الجهود بشكل مباشر في تصديق البرازيل وغينيا – بيساو وموزامبيق على معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2018، وفي اتخاذ حكومة سان تومي وبرينسيبي في عام 2019 قرارا بالتصديق على المعاهدة.

42 – ويدعم مكتب شؤون نزع السلاح المنظماتِ البرلمانية في تسليط الضوء على أفضل الممارسات وبناء التعاون من أجل تنفيذ خطة الأمين العام لنزع السلاح بشأن *ضمان مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح*. ولهذا الغرض، يدعم المكتب عدة منظمات برلمانية في تنظيم اجتماع برلماني دولي بشأن النهوض بنزع السلاح يُعقد بالتزامن مع الجلسة البرلمانية السنوية للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي لعام 2020. وستُدرج نتائج هذا الاجتماع في دليل يوضع لفائدة البرلمانيين بشأن تنفيذ *خطة لنزع السلاح*.

43 – وبمناسبة انعقاد الدورة الـ 139 لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، نظمت اللجنة الدائمة المعنية بالسلام والأمن الدولي حلقةَ نقاش بشأن نزع السلاح الشامل وعدم الانتشار. وفي تلك المناسبة، قام معهدُ الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بإطلاع الوفود على تكنولوجيات الأسلحة الجديدة وعلى الدور الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون في تنفيذ *خطة لنزع السلاح*، ولا سيما فيما يتعلق بوضع الأنظمة المناسبة وتحفيز الابتكار التكنولوجي المسؤول وكفالة الشفافية والمساءلة.

44 – وتؤدي البرلمانات أيضا دورا محوريا في منع الإرهاب، فهي مسؤولة عن سن القوانين ورسم السياسات وتوزيع اعتمادات الميزانيات والإشراف على مسائل الأمن الوطني. ومشاركةُ البرلمانات بالغة الأهمية للتصدي للظروف المؤدية إلى الإرهاب من خلال اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره، ولضمان أن تنفَّذ القوانين بفعالية في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ولدعم البرلمانات الوطنية في تنفيذ الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب، فضلا عن الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، شرع مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ برنامج مشترك بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز قدرة البرلمانيين على وضع وتنفيذ استجابات قانونية وعملياتية شاملة تتصدى للإرهاب والتطرف العنيف. وكجزء من عملية بناء القدرات هذه، عقد الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب مؤتمراتٍ إقليمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل.

واو – الصحة

45 – تتمحور إحدى مجالات التعاون الرئيسية بين الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية حول حشد الدعم البرلماني للمجال الصحي. وفي أيلول/سبتمبر 2019، أطلق الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة جورج تاون شبكة الحلول القانونية للتغطية الصحية الشاملة. وتشجع المبادرة على وضع أطر قانونية قوية لدعم التغطية الصحية الشاملة. ونظم الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية حلقة دراسية برلمانية وإحاطة تقنية بشأن التغطية الصحية الشاملة، تزامنت مع انعقاد جمعية الصحة العالمية في عام 2019. وقدمت منظمة الصحة العالمية إحاطة مماثلة عن التغطية الصحية الشاملة في الجلسة

البرلمانية السنوية للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي التي عُقدت في عام 2019. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، اعتمدت جمعية الاتحاد البرلماني قراراً بعنوان "تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة". وساعد الاتحاد في توزيع دراسة استقصائية على البرلمانيين ونقل نتائجها لتكون إسهاماً في المفاوضات المتعلقة بالإعلان السياسي لاجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة.

46 - وفي أيار/مايو 2018، ودعماً لتحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى المتصلة بالتغطية الصحية الشاملة، قدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الدعمَ إلى برلمان البلدان الأفريقية في اعتماد قرار رائد بشأن دور البرلمانيين في إعمال الحق في الصحة وتحقيق الغايات المتصلة بالصحة في أفريقيا. وقد جرى توزيع القرار على البرلمانات الوطنية والإقليمية في القارة.

47 - وواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تعاونه مع المنظمات البرلمانية الأخرى. ففي تموز/يوليه 2019، عقد البرنامج، في إطار شراكة مع جمهورية الكونغو وبرلمان البلدان الأفريقية، مؤتمر قمة البلدان الأفريقية الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وتمويل قطاع الصحة. واختتم مؤتمر القمة أعماله باعتماد بيان رفيع المستوى بالإجماع، دعا فيه المشاركون إلى التزام سياسي أعمق ومساءلة أقوى لتحقيق الغايات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، كجزء من خطة صحية شاملة. وقام البرنامج، الذي يناصر تعزيز المشاركة البرلمانية في القضاء على الإيدز، بتوفير دعم إضافي للجمعية الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي ودورة الجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالفرنسية المعقودة في عام 2019.

زاي - مجالات التعاون الأخرى

48 - سعى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) إلى توطيد التعاون مع البرلمانيين على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لتعزيز تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11 المتعلق بالمدن الشاملة للجميع والآمنة والمستدامة. وقام موئل الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والرابطة البرلمانية للكومنولث بتشجيع البرلمانيين على المشاركة في الدورة العاشرة للمنتدى الحضري العالمي التي عُقدت في شباط/فبراير 2020. كما عقد الفريق المشترك المعني بالشؤون الحضرية والتابع للبرلمان الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، وموئل الأمم المتحدة دورةً رفيعة المستوى بشأن السياسات في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لاستكشاف أدوات عملية لتنفيذ السياسات الحضرية المستدامة بوصفها محركا للتنمية.

49 - ودعت الجمعية العامة الاتحادَ البرلماني الدولي، في قرارها 278/72، إلى القيام بدور في تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة. وبعد عملية تحضيرية دامت سنتين، عقد الاتحاد البرلماني اجتماعا برلمانيا بمناسبة تنظيم المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي عُقد في المغرب في كانون الأول/ديسمبر 2018. وقد اختُتم المؤتمر باعتماد إعلان سياسي تعهد فيه البرلمانيون بالمساعدة في تنفيذ الاتفاق العالمي عن طريق تعزيز الخطاب السياسي القائم على الحقائق، ووضع السياسات والتشريعات الملائمة، وممارسة التدقيق البرلماني في مثل هذه السياسات والتشريعات، وتعزيز الحوار الإقليمي والدولي.

50 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى زيادة تمثيل الشباب في العمل السياسي وصنع القرار من خلال عدد من المبادرات. ففي المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب، تدارس نحو 130 من البرلمانيين الشباب من 43 بلدا سبل إعطاء الأولوية لتمكين الشباب فيما يتعلق بحماية البيئة والاستهلاك والإنتاج المستدامين. وركّز المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب على وضع السياسات من أجل تمكين الشباب، حيث قدم البرلمانيون الشباب دراسات حالة إفرادية من جميع أنحاء العالم بشأن السياسات والميزانيات والتشريعات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، شارك مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، في نيسان/أبريل 2019، في استضافة منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تحدث خلاله أحد أعضاء مجلس منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي عن دور البرلمانيين الشباب فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030.

51 - وعمل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بشكل وثيق مع البرلمانات والبرلمانيين من أجل الترويج للتنمية المراعية لمخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال إحاطات قدمها الممثلون الخاصون للأمين العام ومشاورات أجريت على المستوى التقني مع البرلمانيين فضلا عن اجتماعات نُظمت على هامش الدورة السادسة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث المعقود في عام 2019 والجمعية الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي. وقد أعرب البرلمانيون عن تقديرهم للفرص المتاحة للتعلّم من مكتب الحد من مخاطر الكوارث ومن الخبراء والأقران، وتناولوا بالتفصيل التحديات المقترنة بتحويل السياسات العامة من إدارة الكوارث إلى الوقاية والحدّ من المخاطر وبناء القدرة على الصمود. كما التزم البرلمانيون بتوعية الجمهور بهذه القضايا والحد من مخاطر الكوارث عن طريق التشريعات ومخصصات الميزانية والرقابة. وأسفر تفاعل المكتب المحدّد الأهداف مع المنظمات البرلمانية والشركاء الآخرين، مثل المفوضية الأوروبية والاتحاد البرلماني الدولي وشبكة برلمانيي منظمة الدول الأمريكية، عن اتخاذ قرارات برلمانية منها على سبيل المثال قرار البرلمان الأوروبي اشتراط أن تتضمن خطة عمل الاتحاد الأوروبي لإنشاء اتحاد لأسواق رأس المال تشريعاً للحد من مخاطر الكوارث يغطي التمويل المستدام، وقد كان لهذا القرار آثار قانونية على 28 بلدا أوروبيا.

رابعاً - الشراكات وإنتاج المعرفة

ألف - الشراكات وأوجه التفاعل الرفيعة المستوى والاجتماعات المتخصصة

52 - بُذلت جهود لتعزيز التفاعل الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على أعلى مستوى. ويشمل ذلك اجتماعات الأمين العام للأمم المتحدة مع رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام لمناقشة المجالات محل الاهتمام المشترك مثل الدعم البرلماني للتصدي للأزمات الإنسانية الكبرى والجهود المشتركة بين الاتحاد البرلماني والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ومثَّلت المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف الأمينَ العام في الجمعية الـ 141 للاتحاد البرلماني التي عُقِدت في تشرين الأول/أكتوبر 2019. ومثلته أيضاً في الاجتماعين الأول والثاني للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، حيث سلّطت الضوء على دور الشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في النهوض بالالتزامات العالمية وتعزيز تعددية الأطراف.

53 - وفي ظل تعاون وثيق مع المستشار الخاص المعني باستعدادات الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وجهت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي وكذلك أمينه العام الدعوةَ إلى البرلمانات لكي تشارك بنشاط في حملة UN75 والعمليات ذات الصلة. وطُلب إلى البرلمانيين، على وجه الخصوص، المشاركة في الدراسة الاستقصائية العالمية المنفذة في إطار حملة UN75 وإجراء مناقشات علنية بشأن الحاجة إلى نظام متعدد الأطراف أقوى. ولهذا الغرض، تضمنت الجلسة البرلمانية السنوية للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي التي عُقدت في شباط/فبراير 2020 جزءاً خاصاً عن حملة UN75، حيث كان المستشار الخاص هو المقدِّم الرئيسي. وترمي تلك المبادرة والمبادرات الأخرى المماثلة إلى حشد البرلمانات تمهيدا لانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى الذي يُنظم احتفالا بالذكري السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في افتتاح الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

54 - وأدلى ممثلو الاتحاد البرلماني الدولي بانتظام بكلمات أمام الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية، وفي المؤتمرات والمناسبات الرفيعة المستوى الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. فقد شاركت وفود الاتحاد البرلماني الدولي، على سبيل المثال، في المنتدى العالمي الثامن لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، واجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، واجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، والاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، عقد كلٌ من رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام ورئيس مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة اجتماعات ثنائية منتظمة مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة. وعُقدت أيضاً اجتماعات على مستوى العمل بين موظفي الاتحاد البرلماني والأمم المتحدة طوال الفترة المشمولة بالتقرير لاستكشاف سبل تعزيز التعاون.

55 - وعمَّقت الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي وغيره من المنظمات البرلمانية من التعاون من خلال الشراكات والتفاعلات الرفيعة المستوى والاجتماعات المتخصصة. وطوال فترة السنتين 2018-2020، مكَّن عدد متزايد من الشراكات تلك الكيانات من جعل تفاعلاتها أكثر منهجية ومن تسخير مواردها الجماعية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. وفي نيسان/أبريل 2018، على سبيل المثال، وقَّع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرة تفاهم تناولت التعاون بين الطرفين بشأن أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، وقَّع الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية مذكرة تفاهم حدَّدت معالم تعاونهما على مدى السنوات الخمس اللاحقة.

56 - وبالمثل، وقَّع كلٌ من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب والاتحاد البرلماني الدولي في أيار/مايو 2019 مذكرة تفاهم أُضفي من خلالها الطابع الرسمي على التعاون بين هذه الكيانات في مكافحة الإرهاب. ويمثل هذا الاتفاق الثلاثي اعترافاً بالدور الهام للبرلمانات والبرلمانيين في ضمان التنفيذ الناجح لأنشطة الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وأُنشِئت أمانة مشتركة بين وكالتَيْ الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ومكَّن الاتفاق أيضاً الاتحاد البرلماني الدولي من أن يصبح جهةً مراقِبة في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب الذي يرمي إلى تحسين التنسيق في الجهود العالمية من أجل مكافحة الإرهاب.

57 - وفي الجمعية الـــ 141 للاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أقر البرلمانيون الاتفاق العالمي لإحراز تقدم على طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة، الذي مكَّن الاتحاد البرلماني الدولي من أن يصبح عضواً في الشراكة الصحية الدولية من أجل التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030. وفي أوائل عام 2020، وقَّع أيضاً الاتحاد البرلماني الدولي وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ مذكرة تفاهم أضفت طابعاً رسمياً على التعاون بينهما.

باء - وضع الأدوات والمنتجات المعرفية

58 - من أجل المساعدة في توجيه هذا التعاون الواسع النطاق بين الأمم المتحدة والبرلمانات والمنظمات البرلمانية، استمر وضع الأدوات والمنتجات المعرفية. ويتمثل ناتجٌ رئيسي للبرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب الرامي إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في إنشاء وتعهُّد قواعد البيانات القانونية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، المتاحة من خلال بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (SHERLOC). وبحلول أواخر عام 2019، كان عدد البنود المتعلقة بمكافحة الإرهاب المدرجة في مختلف قواعد البيانات عن 500 4 بند، منها ما يتعلق بالتشريعات والمعاهدات والاستراتيجيات والسوابق القضائية والببليوغرافيا. وتُمكِّن قاعدة بيانات التشريعات صنّاع السياسات والقوانين من الاطّلاع على مجموعة متنامية من القوانين والممارسات القانونية من جميع أنحاء العالم، يمكن الاستفادة منها في دعم صياغة التشريعات بما يتسق مع الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها في إطار الصكوك الدولية التسعة عشر بشأن مكافحة الإرهاب.

59 - وفي السنوات الأخيرة، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي عدة أدوات توجيهية ومنتجات معرفية، بما في ذلك منشورات منها على سبيل المثال "البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي" و "التقرير البرلماني العالمي" و "المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات". ومنذ نشر مجموعة أدوات التقييم الذاتي، يسّر الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو 30 حلقة عمل على الصُعد العالمي والإقليمي والقطري، وهو ما مكَّن من تنفيذ المساعدة البرنامجية. وعلاوة على ذلك، يستمر التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بشأن شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة، وهي بمثابة محفل إلكتروني يدعم المشاركة السياسية للمرأة.

60 - واسترشد تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن الشباب وحقوق الإنسان (A/HRC/39/33)، الصادر في حزيران/يونيه 2018، بسلسلة من أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي ومنشوراته وتوصياته بشأن مشاركة الشباب في البرلمانات. وعلاوة على ذلك، سلطت جائزة سياسات المستقبل لعام 2019 الضوء على أنجح السياسات على الصعيد العالمي بشأن تمكين الشباب، كجزء من مسابقة عالمية شارك في تنظيمها كلٌ من مجلس مستقبل العالم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي، بدعم من مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب ومنظمة العمل الدولية ومعهد البحوث السياساتية للشباب.

61 - وأُعِدَّت مواد إضافية طوال الفترة المشمولة بالتقرير لتثقيف البرلمانيين وإشراكهم في مواضيع مثل المساواة بين الجنسين ونموذج الاقتصاد الأخضر والعمل القسري، وتوفير التوجيه لهم بشأن هذه المسائل. ففي آذار/مارس 2019، أُعلن في مؤتمر صحفي عُقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك عن صدور الطبعة الجديدة من خريطة العالم المعروفة باسم "النساء في الحياة السياسة: 2019" التي أعدها الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي أيلول/سبتمبر 2019، أصدرت الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين مع الاتحاد البرلماني الدولي مجموعةَ أدوات المجالس البرلمانية المراعية للمنظور الجنساني، التي تتضمن معلومات عن المبادرات المصممة للتعجيل بالمساواة بين الجنسين وإدامتها. وأصدر أيضاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد البرلماني الدولي موجزاً بالمسائل المتعلقة بالاقتصاد الأخضر خلال الجمعية الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في قطر. والغرض من موجز المسائل المذكور المعنون "ظلال الأخضر: مقدمة في الاقتصاد الأخضر للبرلمانيين" (Shades of green: an introduction to the green economy for parliamentarians) هو مساعدة البرلمانيين على فهم أهم عناصر الاقتصاد الأخضر والسياسات اللازمة لتمكين التحول إلى اقتصاد أخضر. وإضافة إلى ذلك، أصدرت منظمة العمل الدولية مع الاتحاد البرلماني الدولي، خلال الجمعية الـ 141 للاتحاد، كتيباً جديداً للبرلمانيين عنوانه "القضاء على العمل القسري". ويتناول الكتيب التدابير العملية التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها لمنع العمل القسري وحماية ضحاياه وكفالة سبل لجوئهم إلى القضاء وحصولهم على الانتصاف.

62 - وتضطلع البرلمانات، بوصفها هيئات تشريعية وطنية، بدور حيوي في تعزيز الاستثمار في التنمية المستدامة ووضع الأطر التنظيمية المناسبة. ولهذا السبب، فإن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في استعراضات سياسة الاستثمار التي يصدرها الأونكتاد، وهي أدوات هامة لتحسين مناخ الاستثمار وتوجيه الإصلاح السياساتي، يجري بوجه عام عرضها على البرلمانيين ومناقشتها معهم قبل وضعها في صيغتها النهائية.

63 - وبعد مشاورات بين مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والبرلمانيين أجريت خلال الدورة السادسة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2019 وخلال الجمعية الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، يتشاور المكتب والاتحاد الآن بشأن إعداد مجموعة لأدوات الدعوة وبرنامج من برامج "تدريب المدربين" لفائدة البرلمانيين. وترمي هذه الأدوات إلى تزويد البرلمانيين برسائل أساسية ومعلومات عملية عن الدعم السياساتي والتدخلات العملية من أجل الحد من مخاطر الكوارث، وذلك بغرض التعجيل بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

64 - يظل تنفيذ خطة عام 2030 حجر الأساس في التعاون الواسع والمتوسِّع بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى على الصُعد القطري والإقليمي والعالمي. وعلى مدى السنتين الماضيتين، منذ صدور التقرير السابق عن هذا الموضوع، عملت كيانات الأمم المتحدة عن كثب مع البرلمانات في جميع أنحاء العالم من أجل المساعدة في تنفيذ خطة عام 2030 وغيرها من الأطر العالمية. وساعدت التبادلات المنتظمة بين الأمم المتحدة والبرلمانات في جميع أنحاء العالم البرلمانيين على إدماج خطة عام 2030 في خطط التنمية الوطنية، والمشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية، وتحسين الرقابة على الإدارة المالية العامة، وتعزيز التشريعات المراعية لنوع الجنس.

65 - ويسَّر الاتحاد البرلماني الدولي أيضا مشاركة البرلمانات في العمليات الرئيسية للأمم المتحدة؛ وتستفيد هذه العمليات من الرؤى المختلفة التي يمكن للبرلمانيين تقديمها بوصفهم ممثلين مباشرين للأشخاص الذين يخدمونهم. وشهدت السنتان الأخيرتان أيضاً المزيد من التفاعل المنتظم، بوسائل من بينها التبادلات الاستراتيجية على مستوى القيادة العليا. ويتعين بوجه خاص إبراز وإقرار العمل الذي يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي لإشراك البرلمانات في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

66 - وقد حدثت زيادة مستمرة في مشاركة المرأة في البرلمانات على الصعيد العالمي، غير أن تكافؤ الجنسين في التمثيل البرلماني وتمكين المرأة ما زالا بعيدَيْن عن التحقّق. وعلى مدى العقدين الأخيرين، تضاعفت تقريباً نسبة النساء في البرلمانات، حيث ارتفعت من 12,7 في المائة في عام 1999 إلى 24,5 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وأثبتت التدابير الخاصة المؤقتة، بما في ذلك تحديد حصص لتمثيل المرأة، فعاليتها في سياقات مختلفة. ففي البلدان التي تمر بحالات نزاع أو بحالات ما بعد النزاع التي اعتمدت هذه التدابير، زادت نسبة النساء في البرلمانات بأكثر من الضعف مقارنةً بمثيلتها التي لم تتخذ مثل هذه التدابير الاستباقية (24,3 في المائة مقارنةً بـ 10,6 في المائة). ومع ذلك، فإن الممارسات والمواقف التمييزية في صفوف الناخبين والأقران لا تزال قائمة، بما في ذلك العنف ضد النساء المشاركات في الحياة السياسية أو الساعيات إلى المشاركة فيها. ولا يزال العنف عقبة مستمرة أمام المشاركة السياسية للنساء، وهو العنف الذي كثيراً ما يُقترف علناً وبدون أي مساءلة.

67 - وفي بيئة اليوم العالمية المعقّدة، يقع على عاتق البرلمانيين الوطنيين دور حاسم في الاستجابة لطلبات الناس. ويشعر المواطنون في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما النساء والشباب، بأنهم مستبعدون من عملية صنع القرار ومحرومون من الفرص ومن التمتع بمستقبل مستدام. وبينت موجة المظاهرات التي شهدتها السنتان الأخيرتان مخاطر تفسخ العلاقات وانعدام الثقة المتنامي بين المواطنين والمؤسسات. وتقع على البرلمانات، مثل نظرائها التنفيذيين، مسؤوليةٌ عن التدليل على أن المؤسسات قادرة على تحقيق النتائج المنشودة وتعزيز فرص تحقق المستقبل المزدهر والآمن والسلمي المتوخى في خطة عام 2030.

68 - ولاضطلاع البرلمانات بمسؤولياتها على نحو فعال دورٌ رئيسي في هذا الصدد. فبوسع البرلمانات أن تعمل مع الفرع التنفيذي من الحكومة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن ترصد الأداء قياساً بالأهداف الوطنية، وأن تكون راعيا لتنفيذ خطة عام 2030. وفيما يتعلق بالتعهدات والالتزامات الدولية الأخرى، يمكن للبرلمانات المساعدة على ضمان اعتماد التدابير الضرورية في التشريعات ومخصصات الميزانية والسياسات والإدارة.

69 - وثمة ممارسات فضلى آخذة في التبلور بالتدريج فيما يتعلق بتعزيز الامتثال الوطني للصكوك الدولية. وقد تبيّن أن التفاعل مع البرلمانيين والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى بالغ الأهمية في النهوض بالامتثال العالمي لاتفاقيات نزع السلاح وتنفيذها على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال سن القوانين الوطنية ذات الصلة.

70 - ونظراً للدور الهام الذي تضطلع به البرلمانات في ترجمة الخطط العالمية إلى حقائق ملموسة على الصعيد الوطني، تُقدَّم التوصيات التالية للنظر فيها:

(أ) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي مواصلة وضع أوجه تفاعل منظَّمة مع البرلمانات الوطنية، للمساعدة في جلب منظور برلماني إلى عمل الأمم المتحدة ومواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية، بما في ذلك خطة عام 2030، واتفاق باريس، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وخطة عمل أديس أبابا، والخطة الحضرية الجديدة؛

(ب) مع دخول المجتمع الدولي عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي لكيانات الأمم المتحدة مواصلة دعم البرلمانات في إنجاز هذه الخطة البالغة الأهمية، مسخرةً لذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعاد تشكيلها مع ضمان اتساق الإجراءات والتنسيق بين مختلف الركائز. وفي غضون ذلك، ينبغي لكيانات الأمم المتحدة الاستفادة بصورة أكثر منهجية من الخبرات الفريدة للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء فيه، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها 278/72؛

(ج) ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات الشريكة الأخرى تجميع وتوحيد خبراتها ورؤاها ودروسها المستفادة الجماعية بطريقة أكثر انتظاماً وشمولاً بما يُسلِّط الضوء على الممارسات الفضلى الآخذة في التكوّن التي تسترشد بالبيانات المصنفة على أساس السن ونوع الجنس وغير ذلك من الخصائص ذات الصلة بالسياقات الوطنية؛

(د) بينما المجتمع الدولي لا يزال يجابه العواقب الاجتماعية - الاقتصادية والإنمائية والسياسية العميقة الناجمة عن تفشي فيروس كوفيد-19، أحث من جانبي البرلمانات الوطنية في جميع أنحاء العالم على تيسير اتخاذ تدابير قوية للتصدي لهذه الجائحة العالمية مع وضع حماية حقوق الإنسان في صميم جميع التدابير المتخذة، وعلى سن تشريعات تعزز درجة التأهب لمثل هذه الحالة، بدعم من منظومة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات الشريكة الأخرى؛

(هـ) ينبغي للأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية اتخاذ خطوات إضافية للنهوض بالتفاعل ذي المغزى مع مجموعات المجتمع المدني، ولا سيما تلك التي تمثل النساء والشباب، في دعم التشريعات الشاملة للجميع والمراعية للمنظور الجنساني والمستندة إلى حقوق الإنسان؛

(و) بمناسبة حلول الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي لكيانات المنظمة والاتحاد البرلماني الدولي اغتنام الفرص المتجددة لإعادة تأكيد الأهداف المشتركة وتقريب الناس من عمليات صنع القرار العالمية، بما في ذلك من خلال ممثليهم المنتخبين.

71 - لقد شهد التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية والبرلمانات الوطنية توسعاً متواصلاً على مر السنين، على نحو ما شجعت عليه الجمعية العامة. ويوجد إقرار متزايد بالقيمة المضافة لتلك الشراكات، ويمكن تبيُّن فوائد ملموسة منبثقة منها على النحو الوارد في هذا التقرير. غير أن التقدم المحرز ينبغي ألا يحجب عن المجتمع الدولي واجبه القاضي بمضاعفة الجهود من أجل تلبية توقعات الناس فيما يتعلق بالقضاء على الفقر واللامساواة وتدهور البيئة والنزاعات. ومن هذا المنطلق، أحث المجتمع الدولي على توسيع نطاق المشاركة، بما في ذلك مشاركة البرلمانات الوطنية والمنتديات ذات الصلة، للمساعدة في سد الفجوات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية والرقمية في عالمنا المعاصر.